المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 9

العنف الجندري ضد النساء

إشراف وتحرير
أم الزين بن شيخة

نوفمبر 2023

04

العنف السياسي ضد النساء

حياة حمدي

أستاذة مساعدة في الفلسفة، المعهد العالي للدراسات التحضيرية في العلوم الإنسانية بتونس

لئن عُدّ العنف ظاهرة تاريخية قديمة إلا أنّ عديد الباحثين يؤكدون على بروز وانتشار ظاهرة العنف السياسي في عصرنا إلى حد اعتباره علامة من علامات هذا العصر ، مؤكدين في الوقت نفسه على أن العنف السياسي هو أحد أخطر أشكاله بالنظر إلى "طبيعته" أولا كما بالنظر إلى تبعاته في الواقع السياسي . لذلك ارتأينا في هذا البحث أن نعود إلى تفكيك ظاهرة العنف كأرضية ننطلق منها لفهم العنف السياسي عموما والعنف السياسي المسلط على النساء على وجه الخصوص. ولقد كشف لنا التأمل في العنف السياسي على النساء أن هذا الشكل من أشكال العنف ظل من قبيل "المسكوت عنه" خطابا وممارسة، فحاولنا الكشف عن شرعنته ، أي اعتباره عنف مشروعا تارة ، والتطبيع معه أو "تتفيهه" تارة أخرى.

والدليل على ذلك هو أن الاعتراف بالعنف السياسي على النساء في تونس، على سبيل المثال ، وإدراجه ضمن أشكال العنف الأخرى مثل العنف الاقتصادي والاجتماعي والجنسي والرمزي لم يتم إلا منذ سنوات قليلة (سنة 2017 بالتحديد). لكن رغم هذا الاعتراف القانوني بالعنف السياسي كشكل من أشكال العنف المسلط على النساء، فقد ظلت الفجوة بين الاجرائي والواقعي هي عين الفجوة التي نجدها قبل صدور القانون بالرغم من تغير الإطار السياسي الحاضن له. هذا ما دفعنا إلى البحث في أسباب العنف المسلط على النساء في تونس كما في مظاهره وآلياته . وقد حاولنا في نهاية هذا البحث الوقوف عند جملة من التحديات والرهانات التي لعلها تنبهنا إلى ضرورة التوجه نحو ضرب من الفعل السياسي الحقيقي لا المشوه.

وقد اعتمدنا من أجل في بحثنا مقاربة فلسفية - جندرية لما رأينا فيها من قدرة على تفكيك مفهوم العنف والعنف السياسي من جهة، وعلى فهم ظاهرة العنف السياسي متى كان موجّها ضد النساء لا لشيء إلا بسبب كونهن نساء ناشطات في المجال السياسي الذي ظل لقرون عديدة محتكرا من قبل السياسيين الرجال. وهذا ما يضفي عليه أحد أهم سماته أي طابعه الجندري إضافة إلى كونه عنفا عقائديا-إيديولوجيا، كما أنه عنف منهجي مثلما أثبتته الدراسات الميدانية وشهادات الناشطات في هذا المجال. ومن هنا كانت دعوتنا الى الاعتراف بحق النساء في النشاط السياسي ضمن فضاء عمومي خال من العنف والتمييز والاحتقار، والاستبعاد والتشويه والإقصاء.

كلمات مفاتيح : عنف - عنف سياسي- عنف سياسي على النساء- فلسفة نسوية - مقاربة جندية(مقاربة من منظور النوع الاجتماعي) - هيمنة ذكورية- بطريركية- فضاء عمومي - اعتراف.

مقدمات نظرية

أولا : في العنف

تكاد لا تخلو كل مقاربة للعنف من الإقرار بأن العنف يشكل علامة من علامات عصرنا إلى حد أنه أصبح مشكّلا لنمط من أنماط وجودنا في العالم، ونقصد من ذلك نمط وجودنا **السياسي**. يشهد على ذلك ما نعيشه في واقعنا الراهن من تمظهرات صريحة أحيانا وغير معلنة أحيانا أخرى متمثلة في أفعال الإجرام والقتل والحروب والإرهاب والصراعات الدولية ...وعلى الرغم من تعدد واختلاف المقاربات الفكرية والعلمية لظاهرة العنف إلا أنها تضعنا أمام مفارقة صارخة: إذ بقدر ما تزداد في أيامنا هذه نداءات إلى نبذ العنف، إلا أن العنف يزداد انتشارا يوما بعد يوم. ولعل هذه المفارقة هي التي دفعت بأحد مفكري عصرنا إلى أن يصرخ عاليا: " النجدة؟ ثمة عنف؟ [1] "

إن انطلاقنا من هذا الإقرار ومن هذه المفارقة لا يعني أن التاريخ البشري كان خاليا من العنف، وإنما هو يعني أن هناك ما يدعونا اليوم إلى إعادة التفكير في ظاهرة العنف، إذ على الرغم من اختلاف وتعدد المقاربات لهذه الظاهرة بغاية فهمها وتفكيكها إلا أن إشكالية العنف لا تزال شديدة الغموض والتعقيد. إن هذا الغموض وهذا التعقيد لا يتأتى من درجة انتشاره فحسب وإنما هو يتأتى على وجه الخصوص من غموض مفهوم العنف إلى حد اعتباره ضربا من المعضلة، ومن علاقته التي تزداد غموضا مع السياسة مثلما ذهب إلى ذلك عديد المفكرين والفلاسفة المعاصرين، من أمثال حنة أرندت وجورجيو أغامبن وسلافوي جيجيك وبيار بوردي وفوكو وغيرهم من علماء الاجتماع والسياسة والإنثروبولوجيين ممن يدعون إلى إعادة التفكير في "القاعدة" التي تتأسس

[1] سلافوي جيجيك، العنف. تأملات في وجوهه الستة، ترجمة فاضل جتكر، مراجعة: فايز القنطار، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017، ص. 15.

عليها مقاربتنا الحديثة للعنف. لذلك يهمنا أولا أن ننظر في معضلة العنف كمفهوم وكظاهرة، قبل المرور إلى النظر في وجوه العلاقة بينه وبين السياسة .

معضلة العنف: المفهوم والظاهرة

- **العنف كمفهوم إعضالي**

تكمن معضلة العنف أولا وقبل كل شيء في أنه ليس "مفهوما مجردا" مثل العديد من مفاهيمنا الفلسفية والعلمية، إذ للعنف ملامح ومؤشرات نعاينها مباشرة على أرض الواقع من خلال الأفعال والسلوكات والعلاقات البشرية، وكذلك من خلال العواقب الكارثية الناجمة عنه. ولعل هذا هو المعنى الذي نقصده من أنّ العنف يتميز بطابعه "الأداتي" التقني والعملي معا. إن العنف بهذا المعنى يسكن لغتنا ويقيم في أفعالنا وينتشر في فضاءاتنا إلى حد يمكننا القول إنه ظاهرة تخص البشر وحدهم دون سائر الحيوان. وبما هو كذلك فهو يفرض علينا عالما محددا من المعاني التي لا يزال العقل البشري يعمل على تحديدها وعلى إعادة النظر فيها. ومن بين هذه المعاني الشائعة والدارجة في معاجمنا وإن اختلفت لغاتها ومجالاتها ذاك التعريف الذي يحدد العنف على أنه " إفراط في استعمال القوة". هذا التعريف الذي تكرسه اليوم علومنا السياسية يقتضي في نظرنا مراجعة كتلك التي أنجزتها الفيلسوفة المعاصرة حنة أرندت. ففي كتابها الذي يحمل عنوان "في العنف" [2]تنبهنا أرندت إلى الخلط القائم بين جملة من المفاهيم كالخلط بين السلطة والقوة والقدرة والتسلط والعنف. ضمن هذا السياق تكتب حنة أرندت" :من المحزن، كما يبدو لي، أن المستوى الراهن للعلوم السياسية عندنا، لا يسمح لعلم المصطلحات أن يميز بين كلمات أساسية مثل "سلطة"، "قدرة"، و"قوة" و"سيطرة"، وأخيرا "عنف"- وهي

[2]حنة أرندت، " **في العنف"** ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي للنشر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1992.

جميعا تحيلنا إلى ظواهر تتمايز وتختلف بعضها عن بعض، ومن الصعب عليها أن توجد إن لم يكن التمايز قائما [3] .

لسنا هنا بصدد التمحيص المستفيض في مثل هذه التحقيقات الاصطلاحية بل حسبنا أن نقف على التمييز الذي تقيمه مؤلفة كتاب "في العنف" بين العنف والقوة من جهة، والعنف والسلطة من جهة أخرى وذلك لعلاقة هذه المفاهيم بموضوع بحثنا. وإن ما يستوقفنا في ذلك التمييز هو تجنب الخلط الشائع بين مصطلحي القوة والسلطة واستخدامهما كمرادفين للعنف. فإذا كانت "السلطة" نوعا من "التكنولوجيا السياسية للجسد"، نوعا من "التكنولوجيا المنتشرة" في كل مكان [4] مثلما علمنا ذلك فوكو، فإن عبارة "القوة" كما تفيدنا اللغة الاصطلاحية ينبغي حفظها– كما تنبهنا إلى ذلك أرندت – إلى "القوى الطبيعية" أو "قوى الظروف" أي لتعريف الحركات الناتجة عن قوى الحركات الطبيعية او الاجتماعية[5].

وإذا كانت "السلطة" في نظر أرندت هي "قدرة الإنسان ليس فقط على الفعل، بل على الفعل المتناسق[6] "أو المتناغم فإن "العنف" يتميز "بطابعه الأدواتي" . وتبعا لذلك لا تكون السلطة في حاجة إلى التبرير باعتبار مشروعيتها بينما يحتاج العنف إلى التبرير لفقدانه لأي مشروعية :

تقول أرندت: "إن السلطة تكمن حقا في جوهر كل حكومة، لكن العنف لا يكمن في هذا الجوهر. العنف، بطبيعته، أدواتي، وهو ككل وسيلة، يظل على الدوام بحاجة إلى توجيه وتبرير في طريقه إلى الهدف الذي يّتبعه."[7]

---

[3]حنة أرندت، المرجع المذكور سابقا، ص.40 .

[4]ميشال فوكو، **المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد، بيروت، مركز الانماء القومي، 1990، ص 64 وما بعدها.

[5]حنة أرندت، المرجع المذكور، ص. 41-40.

[6]حنة أرندت، مرجع مذكور

[7]حنا ارندت، مرجع مذكور، ص.45 .

وهذا المعنى أيضا يميز الفيلسوف المعاصر سلافوي جيجيك بين "السلطة " والعنف"، وبين قوى الحياة وقوى الموت. فإذا كانت "الرغبة في السلطة أمرا مشروعا"- يقول جيجيك- ، فإن العنف الذي هو "قوة موت... يفسد السير الطبيعي للأمور من خلال التمادي الدائم في طلب المزيد ".

- **معضلة ظاهرة العنف**

لقد تعددت المقاربات التي تبحث في ظاهرة العنف وخاصة منها المقاربات الاجتماعية والأنثرولوجية التي تفسر ظهور العنف عبر التاريخ البشري. لكن خلافا للمقاربات الكلاسيكية ضمن هذا المجال، تتميز المقاربة الأنثروبولوجية المعاصرة لظاهرة العنف بميزة إشراك العناصر التي تفسر أسس العنف وأسباب نشأته. إن ذلك هو ما يتجلى لنا من خلال التحليل الذي تقترحه الأنثروبولوجية الفرنسية فرنسواز هرتييه لأسس العنف وهو تحليل يتمركز حول سؤالين هما: أولهما "هل العنف طبيعي أم اجتماعي؟"وثانيهما " متى يحدث العنف؟"[8]

وفي جوابها عن هذين السؤالين المركزيين في بحثها، تعيدنا هرتييه إلى أقوال الفلاسفة المحدثين في طبيعة العنف وعلى رأسهم هوبس الذي صور الإنسان على أنه "ذئب للإنسان"[9] ، بينما نظر روسو إلى الإنسان على أنه يحمل "طبيعة خيرة" أفسدها المجتمع. [10]

يتضح لنا من هنا أن ما تدحضه هرتييه هو بالتحديد ما أقام عليه فلاسفة العقد الاجتماعي تصورهم لضرورة تأسيس سلطة سياسية تكون بمثابة خط التمايز بين حالة الطبيعة والحالة السياسية بينما لا تعدو "حالة الطبيعة" أن تكون حالة مفترضة ليس لها من أساس واقعي أو تاريخي. " إن هؤلاء الفلاسفة –تقول هرتييه- زعموا أن العنف أمر

[8] Françoise Héritier, « Les fondements de la violence. Analyse anthropologique », dans *Mélanges de l'école de Rome*, année 2003, 115-1, p. 399.

[9] نفس المرجع.

[10] نفس المرجع.

طبيعي وبمعنى آخر هو أمر جوهري في الإنسان وذلك بالاستناد إلى حالة طبيعية مفترضة أطلق عليها فلاسفة العقد الاجتماعي عبارة 'حالة الطبيعة ."[11]

بدحضها فرضية "حالة الطبيعة" وتأكيدها على أنها حالة مفترضة، تكشف لنا هرتييه عن الأساس الإبستيمولوجي الذي أقام عليه فلاسفة العقد الاجتماعي فرضياتهم أي ذلك القياس المغلوط الذي يقيس العالم الإنساني على العالم الحيواني كما لو كان الأمر يدور في الحالتين على مجرى "الافتراس" و"العدوان". إن هذا ما يفهم من إقرارها بأنه " إذا كان الافتراس واقعة قائمة لدى الحيوان من أجل حفظ الأنواع الحيوانية من آكلة اللحوم، تلك التي تعيش على الصيد، إلا أنه ليس القاعدة التي تحكم الحياة الاجتماعية للبشر... وحتى عندما يوجد صراع بينها فهو صراع بين الذكور من أجل السيطرة على مجموعة أو منطقة ما، ونادرا ما ينتهي الصراع بمقتل أحد الخصوم فالهروب أو الاستسلام ينهي القتال [12]".

فإذا كان الأمر كذلك فكيف تفسر عالمة الأنثروبولوجيا حدوث العنف؟

تفسر هرتييه العنف على أنه "رد فعل على حالة التواصل الاجتماعي لدى كائن مفكر لكنه عالق في التناقضات الملازمة لانتمائه المزدوج أي وعيه بذاته كفرد وككائن اجتماعي في ذات الوقت[13] ".

لهذا السبب يقتضي كل تحليل لظاهرة العنف اعتبار التفاعل القائم بين هذين العنصرين اللذين لا يجب البحث عنهما داخل الطبعية البشرية وإنما البحث في العناصر أو"المحركات" الذاتية والموضوعية التي تؤدي إلى حدوث العنف وذلك ضمن أنظمة اجتماعية معينة لا بالعودة إلى حالة مفترضة رهانها تبرير العنف وبالتحديد عنف الدولة الحديثة.

---

[11] نفس المرجع.
[12]نفس المرجع.
[13]نفس المرجع.

لكن رغم ثراء وجدة هذه المقاربة العلمية للعنف فإن ما يسترعي اهتمامنا هنا هو معضلة ظاهرة تزايد العنف في مسرح الحياة العامة أو بعبارة هابرماس "الفضاء العمومي "مما يجعل منه نقيضا للحياة السياسية على وجه الخصوص. وإن ما نرومه من خلال إدراج العنف في مسرح الحياة العامة أي الحياة السياسية هو التأكيد مرة أخرى على خطورة تنزيل العنف في مقام الضرورة البيولوجية أو النفسية أو التاريخية خلاف لما دأبت عليه جل المقاربات الكلاسيكية من تبرير للعنف إما من خلال الإقرار بشرعيته أو من خلال التمييز الذي تقيمه بين 'عنف جيد" و"عنف سيء" فلا يؤدي ذلك في النهاية إلا إلى تبرير ظاهرة العنف إما باعتباره يكمن في جوهر الإنسان أو باعتباره محايث للوجود السياسي بحيث لا يمكننا التخلص منه .

إن حل معضلة العنف يكمن في رأينا في ضرورة تغيير القاعدة التي نبني عليها تصورنا لظاهرة العنف اليوم. نقصد من ذلك استئناف القاعدة التي بني على أساسها الوجود المشترك للأفراد أي ما به يتأسس التعايش السلمي المشترك للذوات البشرية بدل إقامة هذا الوجود المشترك على العنف مثلما ذهب إلى ذلك فلاسفة الحداثة. إن الأصل في هذه القاعدة هو قيام الاجتماع البشري على مبادئ التعاون والتبادل والحوار أي بعبارة جامعة هي عبارة " اللاعنف". إن وجاهة استئناف هذه القاعدة تتجلى لنا بوضوح كبير من خلال نص لجان-ماري مولر مكتوب بحسب ما يعلمنا به جيجيك لمنظمة اليونسكو حول اللاعنف في مجال التربية.إذ يقول:

"بما أن الإنسان ' حيوان ناطق' فإنّ نبذ العنف والتبرؤ منه يجددان الجوهر الحقيقي للوجود الإنساني. وبالفعل فإن مبادئ اللاعنف هي التي تؤسس لإنسانية البشر وتشكل الوجود الإنساني لتتناغم وتترابط جملة المعايير الأخلاقية المستندة إلى قناعات

من ناحية، وللشعور بالمسؤولية من ناحية ثانية وهو الأمر الذي يؤدي في الحقيقة إلى جعل العنف إفسادا طليا وجذريا للإنسانية".[14]

هكذا لا يكون تناولنا لظاهرة العنف اليوم إلا بتغيير القاعدة التي بنيت على أساسها ظاهرة العنف إذ من شأن هذا التغيير وحده أن يسمح لنا بإعادة التفكير في ظاهرة العنف دون اللجوء إلى تبريرها وتنزيلها ضمن سياق أنطولوجي تارة وتاريخي طورا بحيث تؤول عملية إدانته إلى مجرد تبرير وتأبيد له. كما أن تغييرنا لهذه القاعدة هو الذي سيسمح لنا بإعادة التفكير في العلاقة بين السياسة والعنف من خارج دائرة التشريع للعنف السياسي .

في العنف السياسي

أي معنى للسياسة اليوم؟ كيف تكون السياسة ممكنة وقد حلت "اللاسياسة" في حقل لغتنا التي نتكلم بها كما في حقل واقعنا؟ أي شأن نستطيع تدبره اليوم دون أن نلجأ إلى العنف في كل أشكاله المادية منها والرمزية؟ أية دروب علينا قطعها كي نجعل السياسة-من جديد- وعدا بالحرية وفعل إقامة في العالم –مع -الآخرين لا أداة سيطرة وإقصاء؟

تحيلنا هذه الأسئلة الخطيرة التي سبق لحنة أرندت أن طرحتها منذ أكثر من نصف قرن إلى أنه ثمة اليوم ما يدعونا إلى إعادة التفكير في العلاقة التي يجب أن تقوم بين السياسة والعنف. إن الغاية من هذه الدعوة إلى إعادة النظر في هذه العلاقة هو رسم خط التمايز بين من يراهن على التعقل ضد العنف – ما أطلق عليه فلاسفة الاغريق عبارة "الفرونيزيس"- وذلك باعتماد الحوار أو النقاش العمومي كسبيل لتحقق العيش المشترك، وبين من يرى في العنف أمرا كامنا في جوهر كل فعل سياسي مثلما ذهب الى ذلك كبار مفكري السياسة المحدثين بدءا بهوبس ووصولا إلى ماكس فيبر. بعبارة أخرى، إن غايتنا

[14] ورد ذكر هذا النص ضمن كتاب سلافوي جيجيك " العنف. تأملات في وجوهه الستة"، مرجع مذكور، ص. 65.

من رسم خط التمايز هذا هو بيان الفرق بين ما نسميه –اقتداء بأرندت-"الفعل السياسي الأصيل" و"الفعل السياسي المشوه" أو الزائف[15].

غير أنه لا يجب أن يخفى علينا – على الرغم من التمييز النظري القائم بين هذين الضربين من الفعل – أن السياسة والعنف عادة ما يظهران لنا في تلازم لا يكاد ينقطع. إننا إذا ما تأملنا في الوقائع والأحداث الجارية في عالمنا سواء نظرنا اليها من جهة نظر الفلسفة السياسية أو من منظور العلوم الاجتماعية لا بد أن ندرك مقدار اصطباغ السياسة بطابع العنف سواء كان مرئيا أو غير مرئي. فهل يكون في تعريفنا للعنف السياسي ما يمكّننا إذا ما استعنا به من التمييز بين السياسة والعنف؟

- **مفهوم العنف السياسي**

يكاد يجمع فلاسفة السياسة اليوم على أن العنف السياسي هو "أخطر أشكال العنف[16]".

وهم يؤكدون أن من شأن إدراك "خطورة كهذه أن تمكننا من أن نطيح بالعنف إذ أن ذلك هو شرط إمكان السياسة عينها. بهذا المعنى يكون العنف السياسي هو اللاسياسة بامتياز أو هو ما يعيق قيامها أصلا إذا ما أعطيناها معناها الأصيل.

1. العنف السياسي بما هو نفي للسياسة: إن ما يفسر خطورة العنف السياسي إذن هو كونه ينفي السياسة بما هي تدبير للشأن العام قوامه الشراكة والمشاركة والمساواة. وهو يحدث في كل مرة يكون هناك صراع على السلطة من أجل السلطة فيكون بذلك فاقدا لأي مشروعية. لقد صار العنف مقيما في "المدينة" وقد خلنا أنه طرد منها لأنه ضديدها . وهو متسلح اليوم بأعتى التقنيات التي تمكنه من السيطرة على الفضاء العمومي وبالتالي على الشأن السياسي عامة.

---

[15] حنة أرندت، **في السياسة وعدا**، ترجمة وتقديم معز مديوني، منشورات الجمل، بيروت - بغداد، 2018. .

[16] يلتقي في هذا الإقرار العديد من الفلاسفة من أمثال حنة أرندت وسلافوي جيجيك وإريك فايل على سبيل الذكر لا الحصر.

2. العنف السياسي بما هو "شر": بوضعنا للعنف السياسي في خانة الشر، فإننا بذلك ننزع عنه كل مشروعية بل وكل مشروعية رغم ادعاءات المبررين للعنف الشرعي. وهو شر لكون العنيف "متحرر من جميع الأحكام الأخلاقية ومحطم للوجود المشترك في المدينة"[17] وما يقتضيه من قيم التضامن والشراكة واحترام الآخر وهو بذلك لاأخلاقي في جوهره.

لكن مثلما علينا عدم الاكتفاء بالطابع الأنطولوجي للعنف بوضعه في خانة الوجود- مثلما تأوله هيدغر- إذ أننا بذلك نغفل التراتب الهرمي الذي يسيطر على نواحي الوجود الانساني ، فإنه علينا أيضا عدم الاكتفاء بوضع العنف السياسي في خانة الشر فلا نرى منه إلا جانبه اللاأخلاقي فتتوقف بذلك عند إدانة العنف وفي أفضل الحالات نقوم بالدعوة إلى عقاب "المذنب". إن الاكتفاء بإدانة العنف بما هو "شر"- كما يعلمنا سلافوي جيجيك- "هي عملية إيديولوجية بامتياز وتشكل تشويها وإرباكا يساهمان في حجب الأشكال الأساسية للعنف الاجتماعي"[18]. علينا إذن أن ننظر إلى العنف السياسي كعرض من أعراض مجتمعاتنا الحالية ، تلك التي وإن أظهرت ضيقها بالعنف وحساسيتها تجاهه فإنها في الوقت نفسه تستنفر الكثير من "الآليات الرامية إلى شل حساسيتنا حيال أبشع أشكال العنف وأفظعها"، بل إنها -ويا للمفارقة- تتخذ من هذه الآليات "الديمقراطية" حيلة "للتعاطف الإنساني مع الضحايا أنفسهم"[19]

فهل تكون النساء أكثر "ضحايا" العنف السياسي في مجتمعات ما بعد السياسة مثلما كان عليه الأمر في مجتمعات ما قبل السياسة؟

---

[17] نفس المرجع، ص. 79.

[18] سلافوي جيجيك، العنف. تأملات في وجوهه الستة، مرجع مذكور، ص. 203.

[19] نفس المرجع.

العنف السياسي ضد النساء

- **المرأة والنساء**

علينا أن ننبه في مقام أول إلى أننا لا نتحدث هنا عن المرأة وإنما عن النساء وذلك لاعتقادنا الحاسم بأن المرأة لا توجد وأن ما يوجد على أرض الواقع هو نساء متعددات ومختلفات من حيث وعيهن بذواتهن ومن حيث انتمائهن الطبقي والاجتماعي والثقافي.[20]

كما ننبه ، في مقام ثان إلى ضرورة تنزيل العنف المسلط على النساء ضمن إشكالية الديمقراطية كواقع وكخطاب . فأن يكون هذا الشكل من العنف ، أي العنف السياسي مسلطا على النساء في مجتمعاتنا الراهنة، فإن ذلك لمما يدعو إلى الانشغال المضاعف بشأن العلاقة بين السياسة والعنف. فإذا ما استثينا التاريخ الطويل لاستبعاد وإقصاء النساء من مجال التدخل في الشأن العام، فإننا لا يمكن أن نبعد عن مجال نظرنا حجم العنف المسلط عليهن منذ لحظة اقتحامهن الفضاء العمومي الحديث كما صوره لنا هابرماس أي لحظة نضالهن من أجل حقهن المشروع في المشاركة في النقاش العمومي، تلك المشاركة التي ظلت لقرون عديدة محتكرة من قبل "رجال الفكر والسياسة" بتعلة أن ذاك النقاش يقتضي امتلاك العقل والاستعداد الذهني والجسدي للمحاججة وربما المواجهة إن اقتضت الظروف. فما هي طبيعة العنف السياسي الحديث المسلط على النساء؟ وهل هناك من تبرير مستحدث ونحن في زمن أنظمة ديمقراطية لإجبارهن على الانكفاء على شؤونهن الخاصة التي حددها لهن العقل الذكوري-الأبوي؟ وهل يكون اقتحامهن للفضاء العمومي وبالتالي للشأن السياسي هو الضريبة التي لا بد منها للتحرر من الفضاء الخاص الذي هيئن له منذ لحظة ولادتهن ؟

[20] فتحي المسكيني، "في الفرق بين المرأة والنساء في ضوء دراسات الجندر (2017)"، ضمن: **الجندر الحزين**، مؤسسة هنداوي للنشر، 2023، الفصل 3.

إن الجواب عن جملة القضايا والأسئلة التي طرحناها تقتضي منا أولا البحث في وجوه العنف السياسي ضد النساء والنظر فيما إذا كانت له طبيعة مختلفة- وإن كان الاختلاف اختلافا نسبيا- عن العنف السياسي كما تناولناه سابقا.

- **وجوه العنف السياسي ضد النساء**

إن تأملنا في وجوه العنف السياسي ضد النساء يكشف لنا عن جملة من الخصائص التي تميزه عن العنف السياسي في معناه العام فهو:

1. عنف جندري أي أنه عنف يسلط على النساء بما هن نساء. وهذا ما يستدعي منا مقاربته مقاربة جندرية تتجاوز جملة المقاربات الأخرى التي أشرنا إليها في بحثنا.

2. وهو عنف عقائدي هووي وإيديولوجي بمعنى أنه عنف يسلط على النساء استنادا الى ضرب من التبرير الايديولوجي القائم على الاعتقاد في تفوق الرجال على النساء وهو تبرير يخترق الايديولوجيات العلمانية كما الدينية على حد سواء.

3. وهو أخيرا عنف منهجي لأن هدفه هو الهيمنة الذكورية - البطريركية المطلقة على كافة نواحي الوجود الإنساني وعلى رأسها الوجود السياسي.

تكشف لنا هذه الوجوه الثلاثة للعنف السياسي المسلط على النساء أن له من الخصائص ما يجعله مختلفا نسبيا عن العنف السياسي في معناه العام وإن كان هناك تقاطع بينهما.

إن هذا التقاطع هو ما يمكن اختباره ومعاينته على أرض واقعنا. لذلك سنخصص بقية بحثنا للنظر في تجربة العنف السياسي كما عاشته وتعيشه النساء التونسيات.

العنف السياسي ضد النساء في تونس

عملت الحركة النسائية في تونس منذ ظهورها في بدايات القرن الماضي على تحطيم المحرمات التي كانت تعيقها عن الفعل السياسي والمتأثرة بما جاء في كتاب الطاهر

الحداد "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" من طموح إلى نزع كل القيود المكبلة للنساء. إلا أن هذه الحركة ظلت لعقود طويلة ترزح تحت قيد التوظيف السياسي ولم تسع الى الاستقلال عن السلطة والخروج الى الفضاء العمومي الا في السنوات الأخيرة التي شهدت سقوط الاستبداد بمشاركة كبيرة من النساء والقطع مع الرأي الواحد والحزب الواحد وخاصة مع ما يمكن تسميته "نسوية الدولة". ولعل مشاركة النساء في الثورة أواخر سنة 2010 وبداية سنة 2001 واختراقهن للفضاء العمومي وظهورهن في الإعلام والوسائط التواصلية هو ما كشف عن طبيعة وحجم العنف السياسي عليهن.. فما هو العنف السياسي؟

يعرف العنف السياسي ضد النساء على وجه التحديد على أنه " فعل أو مجموعة من أفعال الضغط أو الاضطهاد أو التحرش أو المضايقة أو التهديدات التي يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر ضد النساء المترشحات أو المنتخبات أو المعينات في مناصب حكومية أو المدافعات عن حقوق النساء أو اللواتي يمارسن دورا عاما سياسيا أو النساء في مراكز القرار."[21]

ولئن كان العنف السياسي ظاهرة عالمية إلا أنه أشد وقعا في البلدان التي تغيب فيها الديمقراطية أو تلك التي تعيش فتراب الحروب والصراعات وفترات "الانتقال الديمقراطي". وتفسر الباحثات النسويات في تونس ارتفاع منسوب العنف ضد النساء في بلادنا تفسيرا ثقافيا قائما على "رفض الاختلاف" وشيوع ثقافة الرأي الواحد أو تسيرا اجتماعيا قائما على التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع أو تفسيرا حضاريا يقوم على دراسة أثر التعصب الديني في استهداف النساء إضافة الى التفسير الحقوقي-السياسي الذي يقوم على دراسة القوانين والتشريعات ودورها في تغيير وضع النساء في بلادنا.[22]

---

[21] ورد هذا التعريف للعنف السياسي ضد النساء ضمن "دليل حول العنف ضد المرأة في السياسة" ، تحت إشراف "ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة" الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، ص.5..كما اعتبر هذا النوع من العنف من قبل المنظمات الدولية أحد أكثر الانتهاكات لحقوق النساء.

[22] حول التفسير الثقافي لرفض الاختلاف يمكن العودة إلى أطروحة الباحثة النسوية أمال قرامي حول ثقافة الاحتلاف. والى أطروحتها : **الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية. دراسة جندرية** ، بيروت، دار الطليعة، 2006.

يتنزل حديثنا عن العنف السياسي ضد النساء في تونس ضمن لحظة تاريخية مفصلية عاشها المجتمع التونسي أي لحظة انطلاق الثورة التونسية وما تلاها من مخاض ما سمي بالانتقال الديمقراطي. وهو يستند إلى جملة الدراسات النظرية والميدانية التي اهتمت بهذه الفترة التي حددناها كما يستند إلى التجارب والنضالات التي خاضتها النساء في تونس منذ لحظة الثورة إلى يومنا هذا وقد مضى على الثورة ما يفوق العشر سنوات.

لكن علينا أن ننبه هنا إلى أن تركيزنا على هذه الفترة المحدد ة من تاريخ تونس لا يعني ان العنف السياسي ضد النساء في بلادنا كان غائبا في الأنظمة التي سبقت الثورة. يكفي أن نعود إلى شهادات الناشطات السياسيات ضمن كتاب "نساء السياسة" الصادر حديثا وكذلك الشهادات الحية التي قدمت في إطار "العدالة الانتقالية" لكي نقف على حجم العنف السياسي الذي سلط على النساء في تلك اللحظات من تاريخ تونس.

- **امرأة بورقيبة**

حول العنف السياسي ضد النساء خلال الفترة التاريخية التي سبقت الثورة، تكتب الباحثة هاجر خنفير في مقال لها يحمل عنوان "الحركة النسائية والتوظيف السياسي في تونس خلال الفترة البورقيبية[23] ما يكشف لنا عن حقيقة العنف السياسي ضد النساء في تلك الفترة وما عشنه من تعتيم وتوظيف سياسي و"استبعاد للشخصيات القيادية الفاعلة من مراكز القرار واستبدالها بأطراف جديدة محدودة التدخل في صنع القرار وذلك بتأسيس الاتحاد القومي النسائي التونسي تحت إشراف الحزب الدستوري الجديد سنة 1958، أي التخلص من شبح المرأة المتنفّذة عبر تعويضها بالمرأة المنفّذة[24] . تلك هي إذن سمة المرأة البورقيبية أو "المرأة في ظل الزعيم" على حد عبارة الباحثة فهو من جهة أب مجلة الأحوال الشخصية والزعيم السياسي الذي نجح في تحقيق العديد من أحلام

[23] هاجر خنفير، "الحركة النسائية والتوظيف السياسي في تونس خلال الفترة البورقيبية"، مقال منشور ضمن كتاب جماعي **قراءات في الحركة النسائية في تونس**، منشورات الدار التونسية للكتاب، تحت إشراف زينب التوجاني' تونس، 2020.

[24] نفس المرجع، ص. 95.

النساء التونسيات في عهده وهو في الوقت نفسه السياسي المحافظ الذي يخشى ردة فعل فقهاء الدين.وبالنظر إلى الطبيعة البنيوية للمجتمع التونسي والطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الذي خلف "الزعيم" فإننا لن نجد حرجا في الإقرار بأن سلفه لم يكن خير خلف له إذ تعاظم العنف السياسي ضد النساء سنوات حكمه التي فاقت العشرين سنة وتتالت التتبعات ضد النساء الناشطات في السياسة وطالت الجمعيات ونصبن المحاكمات على الرأي بما لا يتسع المقام لذكره.

- **نساء الثورة**

لم تغب النساء التونسيات عن الثورة التونسية منذ اللحظات الأولى لاندلاعها . لقد جبن المدن واقتحمن الساحات وناضلن من أجل وطنهن كما لم يناضلن ربما من قبل. فرضن المساواة واقعا وعبرن عن انشغالهن بالشأن السياسي ووعيهن بجسامة اللحظة التاريخية التي عشنها فكانت درجة المقاومة لديهن في حجم ما وقفن ضده من استبداد وفساد وإفساد كما في حجم الرجة التي هزت كيانهن أيام الثورة حتى أن بعضهن أطلق عليها "ثورة أولاد الحفيانة "[25] بما يدل على أن من شاركن في الثورة لسن فقط النساء الناشطات في السياسة أو اللواتي يسكن المدن او المثقفات فحسب بل إن " النساء البسيطات شاركن أيضا في هزات الثورة وتداعياتها ولو لم يعين بذلك، ولو صرحن بعكس ذلك لأنهن شاركن بآلامهن ومعاناتهن وبكدحهن وصبرهن وبأوجاعهن التي حركت مشاعر الغضب والرغبة في التغيير."[26]

[25] نستخدم هذه التسمية التي تضمنتها شهادات نساء الثورة وقد اوردتها زينب التوجاني في مقالها " الفاعل التاريخي- نساء تونس نموذجا" المنشور ضمن المؤلف الجماعي **قراءات في الحركة النسائية التونسية**، مرجع مذكور، ص. 77.

[26] نفس المرجع، ص. 78.

هكذا أيقظت الثورة في نساء تونس مشاعر الفخر والإحساس العظيم بالكرامة فكن نساء فاعلات واعيات بدورهن في الثورة وفي ما سيتلوها من مسار آلين على أنفسهن بقطعه نحو حلمهن بالحرية والمساواة التامة والفعلية فلم توقفهن دونه اصوات "الكرتوش" ولا بنادق "البوليس" ذات 14 جانفي من سنة 2011.

- **النساء والانتقال الديمقراطي**

رغم المآلات المحتشمة لهذا "الانتقال الديمقراطي" أو بالأحرى الانتقال نحو الديمقراطية- ، إلا أنه لا أحد بإمكانه إنكار الجهد الكبير الذي بذلته النساء الناشطات في السياسة سواء في الأحزاب التقدمية أو وداخل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني من أجل دسترة حقوقهن والحفاظ على مكاسبهن التي ضحين وناضلن من أجلها طوال عقود الاستبداد. وكانت معركة انتخابات المجلس التأسيسي على وجه الخصوص معركة انتصرت فيها النساء بالنظر إلى ما كان لهن من دور في دستور الجمهورية الثانية . كما نذكر هنا انتصار جزء منهن من المدافعات عن المساواة دون أي حسابات سياسية وحزبية على من يعتبرن أنفسهن أو من ينظر إليهن على أنهن"مكملات" للرجال . وهن أيضا من "اعتبرن معركة التناصف استحقاقا ثوريا وركيزة أساسية من ركائز المساواة وبناء الديمقراطية."[27]

فإذا ما قمنا بمقارنة بسيطة بين "نساء الثورة" و"نساء الانتقال الديمقراطي" فسيتبين لنا بما يكفي من الوضوح أنه إذا كانت الثورة قد وحدت نساء تونس، فإن الانتقال الديمقراطي قد قسمهن. وهو تقسيم يمكن تفسيره بالانتماء الحزبي والتوجه السياسي لدى النساء المنتميات إلى أحزاب محافظة بحيث غلبت مصلحة الحزب على مصلحة النساء . وقد ثبت لدى الملاحظين أن الولاء الذي ظهر لدى جزء منهن للحزب الذي

[27] حول النساء والانتقال الديمقراطي يمكن الرجوع إلى : حياة حمدي، " قراءة في الثورة والانتقال الديمقراطي"، منشور ضمن: **قراءات في الحركة النسائية**، مرجع مذكور، ص.ص.155-163.

ينتمين إليه كان أكبر من ولائهن لقضايا النساء ولحقوقهن المهددة وقتها حتى أنهن لم يجدن حرجا في أن يكن مكملات لا كاملات كما لم يجدن دافعا لنقد ذاك التصريح الغريب للمقرر العام للدستور أي تصريحه العلني بأن "على المرأة قبل أن تطالب بدسترة حقوقها ضمن مجلة حقوق الإنسان أن تثبت أولا أنها إنسان".

ويمكننا أن نستخلص من هذا التشخيص الموجز لفترتي الثورة والانتقال الديمقراطي جملة الملاحظات التالية: إن العنف السياسي ضد النساء وإن خفت أيام الثورة بفعل التلاحم والتضامن الذي عمّ علاقات التونسيين والتونسيات أيام الثورة إلا أنه عاد للظهور من جديد وبحدة أثناء فترة "الانتقال الديمقراطي" وما تلاها. يشهد على ذلك حوادث العنف السياسي ضد النساء خلال تلك الفترة سواء داخل البرلمان أو خارجه. كما لا يسعنا هنا أن نغفل عن ذكر العنف الموجه ضد النساء الناشطات في الأحزاب والجمعيات وما واجهنه من تمييز على أساس جنسهن أثناء الحملات الانتخابية وتعريفهن ببرنامجهن السياسي أو ببرامج الأحزاب التي ينتمين إليها. وفي هذا دليل على أن الحركة النسوية التونسية لا تزال تجد نفسها "في مأزق"[28]: فهي تناضل من جهتها عن القيم الحقوقية ومبدأ المساواة بينما تتعالى من جهة أخرى دعوات العودة إلى الوراء بما يمثل تهديدا لمكاسبهن وتعطيلا لتفعيل هذه الحقوق وتطويرها.

ثلاث مؤشرات نرى أنها تفيدنا في دراسة جوانب هذا "المأزق" ألا وهي : واقع المشاركة السياسية للنساء في تونس كمؤشر أول وحجم التمثيل الذي تتمتع به داخل المؤسسات التمثيلية كمؤشر ثان وأخيرا موقعها داخل دوائر صنع القرار.

[28] حول هذا "المأزق" انظر مقال زهية جويرو "الحركة النسوية بتونس: التحديات والرهانات"، ضمن: **قراءات في الحركة النسائية التونسية**، مرجع مذكور، ص. 25.

النساء والسياسة في تونس: المشاركة، التمثيل والقيادة

لئن قطعت النساء التونسيات شوطا كبيرا في سبيل نيل حقوقهن التي نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والعديد من الاتفاقيات الأخرى ، إلا أن الخلل قائم بين الحقوق المنصوص عليها والواقع المعيش. وفي علاقة بالعنف السياسي ضد النساء في تونس لا بد أن نلاحظ هنا أن هذا الشكل من أشكال العنف لم يتم الاعتراف به "كشكل جديد من أشكال العنف" إلا سنة 2017 حين عرفه المشرع ضمن الفصل 3 من القانون عدد 58 لنفس السنة المذكورة بأنه كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين". وإذا كان من المعلوم أن هذا القانون جاء لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار وفي الحياة العامة فإن سؤالنا سيكون التالي: ما مدى مشاركة النساء في الحياة السياسية في تونس؟ هل أنهن يتمتعن بالتمثيل الكافي؟ وأي دور لهن في مراكز صنع القرار؟

- **النساء والمشاركة السياسية**

تعرف المشاركة السياسية بأنها "مختلف الآليات والإجراءات والموارد التي تمكن المواطنين (رجالا ونساء) من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجميع والمساهمة في إدارة شؤون الدولة"[29] ولقد بات من البديهيات الكونية المبدأ القائل بأن درجة تقدم مجتمع ما تقاس بمدى حضور النساء في الحياة العمة ونسبة مشاركتهن في الأنشطة السياسية سواء في الفضاء العمومي الخارجي أو تحت قبة البرلمان أو داخل المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.

[29] ورد هذا التعريف ضمن الدراسة التي أنجزتها رابطة الناخبات التونسيات حول العنف السياسي ضد المرأة، أكتوبر 2021.

ولئن عدت تونس من بين البلدان العربية وربما الافريقية تقدما في مجال التشريعات الصادرة في هذا الشأن وخاصة منها القانون عدد 58 لسنة 2017 الذي يسمح بإعفاء النساء اللواتي يتعرضن إلى العنف من دفع تسبقة عن أيام الإقامة بالمستشفى وتمتيعهن بكافة التسهيلات في الدفع عند الخروج بالإضافة إلى تمكينهن من الحصول على الشهادة الطبية الأولية المعتمدة في إثبات حالات الاعتداء مجانا خاصة وقد تم إدراج "العنف السياسي" كشكل من أشكال العنف المسلط على النساء، إلا أن الوقائع تفند في أغلب الأحيان النصوص والقوانين. خاصة وأن حالات التبليغ عن حالات العنف مثلما صرحت بذلك وزارة المرأة وشؤون الأسرة لم تتجاوز حدود 6 بالمائة.

وفي دراسة هامة أنجزتها رابطة الناخبات التونسيات استنادا إلى نتائج استطلاع للرأي بتاريخ 23 أكتوبر 2021 حول العنف السياسي ضد المرأة في تونس[30] أن نسبة النساء المشاركات في الحياة السياسية خلال السنوات الأخير قد تراجع بشكل كبير. ومرد ذلك في رأي صاحبات الدراسة تزايد العنف السياسي ضد النساء وأن هذا العنف المسلط على النساء الناشطات في السياسة لا يترجم الترسانة القانونية التونسية في مجال حقوق النساء. وقد بينت هذه الدراسة أن 90 بالمائة من المستجوبين قد أكدوا وجود عنف سياسي ممارس على النساء الناشطات في المجال السياسي. وعن أنواع الممارسات العنيفة التي التي تعرضت لها النساء السياسيات نجدها قد تراوحت بين العنف اللفظي بنسبة 79 بالمائة، والعنف الجسدي بنحو 64 بالمائة والعنف المعنوي ب 53 بالمائة كما بينت أن من بين آليات ممارسة العنف ضد النساء السب والشتم بنسبة 89 بالمائة والتعليقات المهينة بنحو 56 بالمائة وباعتماد حركات اليد والإشارات الموجهة للمرأة السياسية بنسبة 24 بالمائة كما صرح نحو 6 بالمائة بوجود محتوى جنسي مثل التحرش . وفي علاقة بفضاءات تسليط العنف على النساء السياسيات كشفت الدراسة المذكورة أن وسائل الإعلام تتصدر قائمة الفضاءات التي تنقل وتبث فيها أشكال العنف السياسي ضد النساء

[30] انظر الدراسة التي أنجزتها رابطة الناخبات التونسيات ة العنف السياسي ضد المرأة في تونس، جويلية 2021.

وخلصت إلى أن 59 بالمائة من النساء الناشطات سياسيا قد تعرضن للعنف ولو مرة واحدة في مسيرتهن السياسية[31].

تكشف لنا هذه النسب بما لا يدعو الى الشك مدى تأثر المشاركة السياسية للنساء في تونس بحجم العنف السياسي الذي يمارس عليهن مما ينعكس سلبا على حجم مشاركتهن في الحياة السياسية.

- **التمثيل السياسي للنساء**

إن ارتفاع منسوب العنف السياسي المسلط على النساء في السنوات الأخيرة كان له الأثر العميق في نسبة تمثيلهن داخل البرلمان والمؤسسات الرسمية للدولة. ذلك ما تؤكده الباحثة "نجلى عرفة" منسقة المرصد الاجتماعي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث جاء في تصريح لها عقب الندوة التي عقدها المنتدى عن العنف السياسي وعلاقته بتمثيل النساء قولها " إن المرأة تبقى من أكثر الفئات تضررا من استفحال هذا العنف المؤسساتي".[32]

وفي شهادة للصحفية "نعيمة عويشاوي" الباحثة في "النوع الاجتماعي والتنوع الثقافي" إقرار صريح بما عاشته النساء خلال الانتخابات الأخيرة من "كراهية وتمييز وعنف " وهذا ما يستنزف على حد قولها "الرصيد الانتخابي للنساء"[33] هذا الرصيد الذي تم تفقيره بفعل التراجع عن مبدأ التناصف الأفقي والعمودي الذي دعت اليه ناشطات المجتمع المدني. كما أن عملية المقارنة بين نسب حضور النساء في البرلمان مثلا إثر الانتخابات الأخيرة التي شهدتها تونس تؤكد لنا تراجع نسبة تمثيلها في البرلمان كما في المجالس البلدية وغيرها بما يوحي بنوع من نفور النساء من النشاط السياسي مقارنة

---

[31] المرجع المذكور سابقا.

[32] ورد هذا التصريح ضمن المقال الصادر عن وكالة تونس للأنباء بتاريخ 13 جويلية 2021.

[33] نعيمة عويشاوي، "ملاحظات حول النساء، التناصف والانتخابات' مقال صادر عن وكالة تونس افريقيا للأنباء بتاريخ 10 جويلية 2021.

بالانتخابات السابقة. إن ما نلاحظه اليوم هو تراجع ترشحات النساء إذ لم يتجاوز تمثيلهن في مجلس النواب نسبة 16.2 بالمائة مقارنة بما بلغته في انتخابات 2014 و2019 وإمكانية مزيد عزوف النساء مستقبلا عن الترشح للانتخابات وعن الانحراط في الشأن العام.

- **النساء والقيادة**

يمثل حضور النساء في مواقع القرار النسبة الأضعف مقارنة بالمشاركة السياسية وبالتمثيل وبالمشاركة السياسية. لذا لا يمكننا هنا أيضا إلا أن نشير إلى أنه بالرغم مما بلغته النساء التونسيات من تقدم في كل المجالات المعرفية والمهنية إلا أن وجودهن في مواقع القيادة يبقى هو أيضا مخيبا للآمال التي حملتها النساء لحظة رفعهن لشعار "شركاء في الثورة شركاء في الوطن". رغم ذلك إذن لم يترجم ذلك الشعار الثوري الى واقع ملموس إذ ظل حضورهن في مواقع القرار جد ضئيل في الحكومات المتعاقبة وهو ما ينبئ عن تواصل الهيمنة الذكورية على الفعل السياسي وغياب الاعتراف بقدرة النساء على تسيير شؤون الدولة.

ولئن تأملات النساء خيرا من مشاركة 10 نساء في حكمة ما بعد 25 جويلية ومن بينهن رئيسة الحكومة وتولي النساء وزارات ظلت محتكرة من قبل الرجال كوزارة العدل ووزارة التجارة، إلا أن هذا الاعتراف يظل اعترافا منقوصا إذ لم يتح لنساء تونس سماعهن كما لم يكن لهن دور كبير في تغيير التشريعات لفائدة النساء.

خلاصة القول هنا هو أن المشاركة السياسية للنساء ظلت في دائرة "اللامرئية الاجتماعية" رغم وجود قوانين تكفل حقوق النساء كما أن "الاعتراف" بقدرتهن على تسيير الشأن العام ظل متماثلا مع السلطة السياسية ومغذيا لغياب حرية المبادرة الشخصية. وليس هناك من علاج لهذه الوضعية أي وضعية "اللامرئية" السياسية للنساء في تونس إلا بقيام ثورة في مجالي التربية والثقافة المواطنية من جهة وبخلق ضرب من

الاعتراف المتبادل داخل فضاء عمومي قائم على الاعتراف الحقيقي بالحقوق النسوية كطريق ممكن نحو جندرة السياسة.

خاتمة

تلهمنا مقاربة الفيلسوفة وعالمة الاجتماع المعاصرة نانسي فريزر بتصور جديد للفضاء العمومي غير التصور الهابرماسي للفضاء البرجوازي وهو تصور يقوم على نحت الشروط التي بإمكانها متى أخذناها مأخذ الجد أن تخلق ضربا جديد من الفعل السياسي المؤنث ضمن فضاء يمكن النساء من المشاركة في النقاش العمومي باعتبارهن مواطنات مقتدرات مما يمكن أن يفتح الطريق لسياسة خالية من العنف وقائمة على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة إذ هما الشرطان الرئيسيان للاعتراف بالحقوق النسوية. إنه تصور طريف للأسباب الحقيقية للعنف السياسي المتشابك مع تمثلات الأدوار الاجتماعية التي اعطيت للنساء عبر التاريخ. ذاك ما تلخصه الباحثة أم الزين بن شيخة في كتابها "الفلسفة في الفضاء العمومي" بدعوتها إلى خلق "فضاء مجنس قائم على العدالة والاعتراف بالنساء ضمن حقل الحياة المشتركة وأفق ديمقراطي إدماجي يقصي كل أشكال الكونية العمياء إزاء علاقات الهيمنة وبخاصة الهيمنة الذكورية".[34]

لكن لخلق جملة الشروط التي تجعل هذا الفضاء ممكنا لا بد مراجعة كل القوانين والتشريعات التي لا تقر بالمساواة التامة والفعلية وذلك للقضاء على رواسب وتبعات عدم الاعتراف بالمساواة التامة لأن في غيابها يشرعن العنف والتمييز ضد النساء تمييزا جندريا خاصة ضمن فضائنا العربي الاسلامي الذي لا يزال فضاء "فقهيا" و"هوويا" يتعرض مع مبدأ المساواة التامة كالمساواة في الميراث على سبيل المثال يكبل النساء ويمنع إمكان الاعتراف بالمرأة ككائن يتساوى مع الرجل في الانسانية.. وكفاعل قادر

[34] أم الزين بن شيخة، "نانسي فرايزر ونقد جندري للفضاء العمومي"، ضمن: **الفلسفة في الفضاء العمومي، نحو ديمقراطية العقول**، تونس، أركاديا، 2023، صص. 113 وما بعدها.

على ادارة الشأن العام خلافا لموروثنا الثقافي والديني الذي يقوم على مقولة "لا يفلح قوم ولوّا أمرهم امرأة".

كل ما ذكرناه من شروط نحو فضاء سياسي عمومي يخلو من العنف مشروط أيضا بضرب التربية التي تقدم للناشئة ضمن الاطارين الأسري والتربوي إذ لا مجال لمقاومة العنف في كل أشكاله وخاصة العنف السياسي الا بالتربية على المواطنة وعلى قيم المساواة والاحترام والاعتراف. لذلك لا بد من القول أن طريق النضال النسوي لا يزال أمامه العديد من التحديات والرهانات التي لا بد من تحديها كي يجعلن من تغيير الذهنيات والتشريعات أمرا واقعا.

فهل لنساء تونس أن يأملن في خلق فضاء سياسي خال من العنف والتمييز والاحتقار فيكون بمثابة أفق جديد للتحرر الجماعي ؟

البيبليوغرافيا

أرندت، حنة، **في السياسة وعدا**، ترجمة معز مديوني، منشورات الجمل' بيروت-بغداد، 2018.

أرندت، حنة، **في العنف**، ترجمة ابراهيم العريس، دار السافي للنشر، بيروت، لبنان ، 1992.

بن شيخة، أم الزين، "نانسي فرايزر ونقد جندري للفضاء العمومي"، ضمن: **الفلسفة في الفضاء العمومي، نحو ديمقراطية العقول**، تونس، أركاديا، 2023، صص 113-122.

جويرو، زهية، "الحركة النسوية بتونس: التجديات والرهانات، ضمن الكتاب الجماعي : **قراءات في الحركة النسائية في تونس**، الدار التونسية للكتاب' تحت إشراف زينب التوجاني، تونس ، 2020.

جيجيك، سلافوي **العنف. تأملات في وجوهه الستة**، ترجمة فاضل جتكر، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017.

حمدي، حياة، "قراءة في كتاب الثورة والانتقال الديمقراطي": ضمن: **قراءات في الحركة النسائية في تونس**، الدار التونسية للكتاب' تحت إشراف زينب التوجاني، تونس ، 2020.

خنفير، هاجر، " الحركة النسائية والتوظيف السياسي في تونس خلال الفترة البورقيبية"، ضمن : **قراءات في الحركة النسائية في تونس**، الدار التونسية للكتاب' تحت إشراف زينب التوجاني' تونس ، 2020.

رابطة الناخبات التونسيات، "العنف السياسي ضد المرأة"، تونس، أكتوبر 2021.

عرفة، نجلى، **حول ندوة المنتدى الاقتصادي والاجتماعي حول العنف والنساء**، افريقيا تونس للأنباء، بتاريخ 13 جويلية 2021.

عويشاوي، نعيمة، "ملاحظات حول النساء، التناصف والانتخابات"، مقال صادر عن وكالة تونس افريقيا للأنباء بتاريخ 10 اكتوبر 2021.

دراسات الجندر (2017)"، ضمن: **الجندر الحزين**، مؤسسة هنداوي للنشر، 2023، الفصل 3.

فوكو، ميشال، **المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن**. ترجمة علي مقلد، بيروت، مركز الانماء القومي، 1990.

قرامي، أمال، الاختلاف **في الثقافة العربية الاسلامية**، دراسة جندرية، دار الطليعة ، بيروت، لبنان' 2006.

المسكيني، فتحي، "في الفرق بين المرأة والنساء في ضوء دراسات الجندر (2017)"، ضمن: **الجندر الحزين**، مؤسسة هنداوي للنشر، 2023، الفصل 3.